كلمة معالي وزير الزراعة المهندس خالد الحنيفات/ منظم الحوارات الوطنية

في

الاجتماع الاقليمي العربي "لحظة تقييم النظم الغذائية في 2023 "

بيروت – بيت الأمم المتحدة

2023/3/13

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة ،،،،،،

السيدات والسادة الحضور،،،،،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه لمن دواعي سروري أنا م.ندى الفريحات / عضو فريق منظم الحوارات الوطنية أن أتحدث إليكم نيابة عن معالي وزير الزراعة الأردني /منظم الحوارات الوطنية في الاجتماع الاقليمي العربي "لحظة تقييم النظم الغذائية في 2023 "".

السيدات والسادة الحضور ،،،،،،،،

1- لقد شارك الأردن بفعالية في قمة النظم الغذائية في عام 2021 ، والتي جاءت من اجل تحقيق نظم غذائية فعالة ومستدامة لجميع البشر . فمنذ إعلان الأمين العام للأمم المتحدة عن قمة النظم الغذائية في عام 2019، شرع الأردن في اتخاذ إجراءات رئيسية لتحقيق أهداف القمة، وشمل ذلك ما يلي:

- إعلان جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه عام 2021 عاماً للأمن الغذائي في الأردن. وبناء على ذلك، بذلت جهود مكثفة لصياغة أول استراتيجية للأمن الغذائي 2021- 2030 وخطة عملها 2022- 2024. بدعم مشكور من كل من برنامج الأغذية العالمي

ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وقد تم إدماج القضايا المتعلقة بتحويل النظم الغذائية على النحو المناسب في الوثيقتين .

- عقد عدة حوارات دون وطنية ووطنية بمشاركة واسعة من جميع أصحاب المصلحة بما يتماشى مع متطلبات القمة والمبادئ التوجيهية ذات العلاقة والتي أسفرت عن بلورة مسار الأردن للتحول إلى نظم غذائية فعالة ومستدامة بحلول عام 2030.

-أعرب الأردن عن رغبته واستعداده لأن يكون نموذجا إقليميا ومركزا للأمن الغذائي والانتقال إلى نظم غذائية أكثر مرونة واستدامة وشمولًا.

- في بداية عام 2022 تم إطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2022 – 2025 والتي جاءت للنهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق بيئة استثمارية جاذبة للقطاع تحقيقًا للأمن الغذائي.

-قامت الحكومة الأردنية بتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم بتخصيص تمويل اضافي بقيمة 13 مليون دينار لتنفيذ مشاريع الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2022-2025 من أجل تنفيذ التزامات الأردن الواردة في المسار الوطني للأردن للتحول الى نظم غذائية أكثر استدامة وشمولاً.

- تم تخصيص مبلغ 56 مليون دينار خلال الفترة 2021-2022 منها 11 مليون موجهة لتمكين المرأة والشباب العاطلين عن العمل لغايات منح قروض بدون فائدة لإدخال التكنولوجيا الزراعية والتركيز على سلاسل الإنتاج التي تغطي احتياجات المملكة. ومشاريع البنى التحتية اللازمة للتسويق والتصنيع الزراعي والخدمات اللوجستية التي تعزز سلاسل القيمة للمنتج الزراعي اضافه الى دعم زراعة محاصيل العجز والطاقة الشمسية ودعم مشاريع الثروة الحيوانية وتمكين المرأة في الريف والبادية. وقد أوجدت 5500 فرصة عمل،

- في مجال تعزيز الاستثمار وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص فقد تم توقيع اتفاقيات لإنشاء مصنعين بخمسة خطوط إنتاجية في الأغوار الجنوبية وتم مباشرة العمل فيها، إضافة

إلى إطلاق مشروع تحفيز الصناعات الزراعية في المدن الصناعية لإنشاء 12 مصنعًا زراعيًا جديدًا، وطرح عطاء لإنشاء بنك البذور الوطني بكلفة 3 ملايين دينار.

كما تم استثمار (5) محطات زراعية وإنشاء 6 مراكز للتكنولوجيا الزراعية الحديثة والانتهاء من تطوير حاضنة الابتكار الزراعي واحتضان 29 من الرياديين والشركات الناشئة.

- **وفي مجال التسويق الزراعي، تم تأسيس شركة التسويق الزراعي برأسمال 18 مليون دولار وباشرت بالتعاقد مع 15 مزرعة لتصدير 1500 طن من الخضار من قرابة ألف بيت بلاستيكي.**

- **وبما يخص التكيف مع التغير المناخي وتمكين المرأة والتنمية الريفية، فقد تم تحريج 150 كم من الطريق الصحراوي وزراعة 50 ألف غرسة حرجية وسيتم تحريج 4000 دونم بمحافظات الشمال، كما تم إنشاء 63 حفيرة وسد ترابي في البوادي الثلاث، وزراعة 3500 دونم من أراضي البادية بالنباتات الرعوية. تنفيذ 2500 بئر لجميع المياه في الأراضي الزراعية والحدائق المنزلية، وتوزيع 193 مشروعًا صغيرًا من الأغنام والماعز والبيوت البلاستيكية على الاسر الريفية الفقيرة لتحسين مستوى دخلها وتطوير 11 ألف دونم من الأراضي المنحدرة والمباشرة في إنشاء معرض دائم للمنتجات الريفية في عمان بمساحة 4000 متر مربع ومعرض المنتجات الريفية في إربد بمساحة 2500 متر مربع.**

- **تم إطلاق مبادرة لا لهدر وفقد الغذاء في آواخر العام 2022 وتم إعداد خارطة طريق لتنفيذ المبادرة بالتنسيق والتعاون مع كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الفاو حيث تتضمن خارطة الطريق حملات توعية وورش عمل وتدريب متخصص لأصحاب المصلحة بدأ من طلاب المدارس الى الجامعات و المنتجين والمستهلكين وأصحاب الفنادق والمطاعم ،،،الخ) .**
- **تم إختيار الأردن ليكون من خمس دول لتكون جزء من مبادرة عالمية تهدف لتعزيز قدرة الدول للتحول إلى نُظم غذائية فعّالة ومستدامة بحلول عام 2030 والتي سيتم تمويلها من الحكومة الهولندية وتنفذ من قبل جامعة أوكسفورد ومنظمة ايفاد وجامعة فاخننج .**

- **قامت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي بإطلاق نموذج جديداً للتغذية المدرسية يقدم وجبات صحية لطلبة المدارس وسيشمل 90 ألف طالب وطالبة في 475 مدرسة حكومية في عام 2023 والوجبات الصحية تتكون من ساندويش وقطعة فاكهة وقطعة خضار، وسيجري إنتاج الوجبات الطازجة بشكل يومي في 11 مطبخا إنتاجيا في مناطق مختلفة من المملكة، وسيوفر فرص عمل لـِ 420 سيدة من المجتمع المحلي.**

2- ويواجه الأردن العديد من التحديات والقيود تتمثل في

- ندرة المياه والاعتماد على الواردات الغذائية
- عدم كفاية مصادر التمويل للمشاريع الرأسمالية ضمن الموازنة العامة ومن الجهات المانحة.
- تعاظم المخاطر الزراعية الناجمة عن التغير المناخي وتذبذب كميات الأمطار وتعاقب سنوات الجفاف والتصحر وتدهور التنوع الحيوي الزراعي.
- التراجع المستمر في مساحة الحيازات الزراعية نتيجة الزحف العمراني وتفتت الملكية واستمرار التعدي على الأراضي الحرجية وارتفاع تكاليف تحسين وتأهيل أراضي الحراج والمراعي.
- ضعف استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة بسبب كلفها العالية.
- عزوف الشباب عن العمل في الزراعة.
- وارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق وخاصة النقل والطاقة والشحن الجوي وتقلب أسعار النفط
- زيادة السكان والبطالة وفقدان ارباب الاسر اعمالهم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.
- ارتفاع نسبة الفاقد والمهدر من الأغذية في مراحل التسويق المختلفة وفقدان كميات كبيرة خلال عمليات ما بعد الحصاد نتيجة ضعف البنى التحتية للتسويق.

- ضعف التقدم في الحد من فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب وتحقيق غايات انخفاض الوزن عند الولادة.

3- وعلى الرغم من هذه التحديات والقيود الكبيرة **فإننا في الأردن سنفعل ما يلزم لتحويل نظمنا الغذائية الى نظم مرنة ومستدامة ، وفي سبيل الوصول إلى ذلك فإن الأردن يلتزم بما يلي:**

1. مواصلة العمل للتحول إلى نظم غذائية مستدامة وبناء شراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة والشباب.
2. توفير البيئة المؤسسية والتشريعية التمكينية والعمل مع المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة لضمان توفير التمويل المناسب.
3. العمل على توسيع وتعميق التعاون مع بلدان المنطقة في المجالات ذات الصلة بالنظم الغذائية والأمن الغذائي.
4. إيلاء أولوية عليا للبحوث والتكنولوجيا وتبادل المعارف الخاصة بالنظم الغذائية كشرط مسبق لتيسير ودعم عملية التحول.
5. مواصلة الدعم المقدم للاجئين كإسهام رئيسي في عملية التحول والسعي إلى التوصل إلى عقد جديد مع المجتمع الدولي بشأن التعامل مع قضية اللاجئين كقضية ممتدة وتمثل شأناً عالمياً يتوجب تقاسم اعبائها بشكل عادل.
6. الوفاء بجميع التزاماتنا لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

4- التوصيات التي يجب على الاجتماع ان يخرج بها والطريق الى الأمام

- التأكيد على الدول المانحة لتحمل مسؤولياتها اتجاه أزمة اللجوء السوري والتوسع في التمويل المخصص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز مبادلة الديون بمشاريع خضراء يتم الالتزام بها.
- انشاء صندوق إقليمي للتضامنِ الاجتماعي في الوطن العربي يدعم البلدان العربية الأقل نمواً والمعرّضة للخطر، ويضمن التعجيلَ في الاستجابةِ لاحتياجات الشعوب والإغاثة في حالات نقص المواد الغذائية والطوارئ الصحية. بحيث تساهم الحكومات العربية في تمويله بسُبل عدّة.
- الاستثمار في التخزين طويل الاجل للحبوب والبنية التحتية للأسواق
- الاستثمار في حملات زيادة الوعي التي تستهدف الجمهور وزيادة مشاركة المجتمع المدني لمعالجة الأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المرتبطة بها بشكل فعال، وخاصة تعاطي التبغ والسمنة، بالإضافة الى زيادة الوعي حول التغذية والحياة الصحية.

ولتحقيق ذلك فإننا مطالبون اليوم ككتلة عربية أن نبذل المزيد من التعاون إذا ما أردنا النجاح في الوصول الى نظم غذائية أكثر شمولية وصحية ومستدامة. فهناك تجارب في العديد من الدول الشقيقة والصديقة والتي تتميز بنظم غذائية أكثر انتاجية وكفاءة واستدامة. فتبادل الخبرات مع هذه الدول شرط ضروري لتطوير النظم الغذائية في المنطقة العربية سيسهم في تطوير مقترحات استثمارية وخيارات مالية لدعم تنفيذ

الأنشطة التي تساهم في تطوير النظم الغذائية وتسريع تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية .

5- **في سياق الموارد المحدودة والقيود المالية ومستويات الديون المرتفعة، ونظرا للحاجة الماسة لتعزيز الملكية المجتمعية لخطة عام 2030.** نعتقد أنّ وكالات الأمم المتحدة قد تدعم الدول الهشة من خلال الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة في تحسين التنسيق بين الجهات المانحة والمؤسسات ذات الصلة من أجل تجنب الازدواجية مع الخطط الوطنية والقطاعية القائمة. بالإضافة إلى ذلك ، إقناع المانحين بتجنب تركيز المنح المقدمة منهم على أهداف أو مناطق جغرافية محددة دون غيرها.

وفي الختام،،، اسمحوا لي أن أتقدم باسم معالي وزير الزراعة المهندس خالد الحنيفات /منظم الحوارات الوطنية بالشكر الجزيل لمنظمي الإجتماع متمنيًا له كل التوفيق والنجاح في أعماله وان تصب قراراته بما يدعم العمل العربي المشترك ، ، داعياً الله العلي القدير أن يحفظ بلداننا وينعم علينا بالطمأنينة والأمن ورغد العيش.

وفقكم الله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته